



جلالة الملك يوجه خطاباً الى الأمة

الحمد لله
والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه
شعبي العزيز

لقد ألفت منا أن نتوجه اليك بالخطاب كلما رأينا أن المناسبة تكتسي صبغة أهمية قصوى أو ارتأينا أنه ستصبح في سياستنا نقط تحول بالنسبة لما كنا عليه في الماضي، وسنخاطبك شعبي العزيز بمثل الصراحة التي تعرفها فيما منذ أن كتب الله لنا أن نسير أمورنا بالاستقامة والاخلاص والصدق والنزاهة التي تعرفها فيها. واليوم قررنا أن نخاطب الشعب المغربي لتحمل اليه خبيرين لا يمكن أن يفصل أحدهما عن الآخر، ذلك لأن العنصر الأول ليس إلا نقطة في بحر من العنصر الثاني.

الاستهلاك يزيد والتمن هو

يعرف الشعب المغربي أن في مثل هذه الشهور يجتمع مجلس وزاري لكي يقرر نهائيا ثمن الحبوب. ومنذ سنوات وسنوات وثمان الحبوب مازال هو هو والحالة من جهة أخرى أن عدد المستهلكين مازال ينمو ويزيد، لذا بعدما نظرنا في الاقتصاد المغربي وفي المالية المغربية وبعدها نظرنا في المجتمع المبني عليه المغرب رأينا أنه غير لائق بالمجتمع المغربي أن يكون مجتمع استهلاك لا مجتمع انتاج.

من الاستهلاك... إلى الانتاج

فالمغرب الذي يتحمل منذ الاستقلال أعباء كثيرة سآيينها، المغرب الذي يريد أن يكون نموذجا للدول النامية، المغرب الذي يريد أن يعطي المثال في البناء والتشييد لا يمكن له بأي وجه من الوجوه أن يبقى عائشاً في إطار استهلاك لا في إطار انتاج.

زيادة ضئيلة

لذا قررنا أن نزيد في ثمن الدقيق زيادة هي في الحقيقة ضئيلة، ولكنها في انعكاساتها الاقتصادية والمالية مهمة جدا وحتى لا أطيل سأقول إننا قررنا أن نزيد في ثمن الدقيق ثلاثة فرنكات في الكيلو من الفريئة، وهكذا سيصير ثمن الكيلو من الفريئة 67 فرنك.

فلنقارن هذا الثمن مع الثمن الموجود عند بعض الدول أوربية أو إفريقية، سنرى مثلا ان دولة كفرنسا يساوي الكيلو من الدقيق فيها 140 فرنك، وفي اسبانيا يساوي الكيلو 96 فرنك، وفي السينغال يساوي الكيلو 120 فرنك، وفي تونس يساوي الكيلو 76 فرنك، وفي الجزائر يساوي الكيلو 120 فرنك.

وأمام هذه الأرقام كلها سواء كانت أرقاما لدول إفريقية أو دول أوربية فان ثمن الدقيق في المغرب هو دون ذلك بكثير.



فلماذا زدنا في ثمن الحبوب ؟

السبب واضح، ذلك لأن تلك الزيادة التي زدناها ستركتنا نوفر قدرًا من المال لن يذهب فقط للذين يأكلون الخبز بل سيذهب الى المنتج، لأن تلك الأثمنة التي كنا نعطيها له في الماضي والتي كانت أثمنة تشجيع الفلاحين على إنتاج القمح لم تكن تصلهم، وحتى إذا وصلتهم لا يصل إليهم إلا الفتات، أما الجزء الأكبر فيذهب إلى الوسطاء.

الوسطاء كانوا يستفيدون وحدهم

لقد كان هناك وسطاء وصل عددهم الى 3200 أو 3500، وكانت هناك عدة طرق للتسويق وجمع الحبوب، كانت تجعل ذلك التشجيع الذي تقدمه الدولة وتحمل من أجله الملايير في السنة لا يذهب الى المنتج، بل يمكن لنا أن نقول انه لا يذهب الى المستهلك بمقدار ما كان يذهب الى تلك الوسائط.

أسباب الزيادة

فلما قررنا أن نرفع ثمن الحبوب نظرنا الى المسألة بمنظار اقتصادي ومالي واجتماعي في آن واحد :
— أولاً فمن جهة سترفع ثمن الحبوب حتى لا تبقى الدولة تعطي كل سنة ملايير لغير المنتجين.
— ثانياً قررنا أن نعيد النظر في تسويق الحبوب وأن لا يبقى ذلك في يد خواص بل أن تأخذه الدولة وتسيره على أحسن ما يرام.
— ثالثاً أنه بهذه الكيفية سيتوفر لنا على الأقل ما بين أربعة أو خمسة ملايير سنذهب الى جهة أخرى، فلمن سنذهب هذه الملايير ؟ الملايير يجب أن تذهب الى الموظفين.

الوفاء بالوعد

وهكذا أمكن لي شعبي العزيز أن أفي بالوعد الذي نطقت به في شهر مارس الماضي بمناسبة عيد العرش حينما قلت إننا سنعيد النظر في أجور الموظفين.

نعم، كم من قائل سيقول بأي نسبة سترتفع الأجور ؟ ولماذا لم ترتفع إلا في هذه السنة ؟ أجيب على السؤال الأول بأن الأجور سترتفع في أساسها بنسبة خمسة عشر في المائة، وأجيب عن السؤال الثاني بأن المغرب حينما استرجع استقلاله كان منكباً على دراسة مشاكل من نوع آخر وعلى تحمل تضحيات كان من جملتها أنه يغفل لمدة ما عن الأجور.

وهكذا نرى أن المغرب أراد منذ الاستقلال أن يسير في طريقة الحنفية المالية حيث أنه أراد بل أخذ على نفسه أن لا يأخذ ميزانية التسيير إلا من الميزانية المغربية.

وهنا يوجد جانب نساءه، وهو أنه لمدة سنوات وسنوات أدينا ميزانيتين للتسيير، كنا ندفع للموظفين الأجانب وندفع للموظفين المغاربة الذين هم بجانب الأجانب، بل إن الأجور التي ندفعها للأجانب كانت في أغلب الأحيان مرتفعة أكثر من الأجور التي نؤديها للمغاربة وأكثر من هذا ان عدة ملايير كانت تخرج من الخزينة وتذهب بالعملية الصعبة الى البلدان الأجنبية التي ينتمي اليها أولئك الموظفون.



ميزانية التسيير كانت دائما على عاتقنا

فإذن كنا نتحمل ميزانية التسيير على عاتقنا وحدنا، وثانيًا كنا نؤدي في الحقيقة ميزانيتين للتسيير واحدة للأجانب وللأطر الأجنبية والثانية للمغاربة وللأطر المغربية التي نريد أن نستخلفها في إدارتنا عوضًا عن الأطر الأجنبية.

ثالثًا حتى في ميزانية التجهيز كنا دائما نراعي أن علينا أن لا نكسب الديون على عاتقنا أو على عاتق الأجيال الصاعدة.

فلذا كنا دائما كما تقول العامة (نخرج الوسع من الضيق) نحاول الموازنة بين وسائلنا الضئيلة وبين مطامعنا التي وإن كانت جسيمة كنا على الأقل نضعها في إطار الواقعية وفي الاطار الذي يمكن تحقيقه وإنجازه.

لذا كما قلت لكم قررنا أن هذه الزيادة في الحبوب ستذهب من جهة للمنتجين، وتذهب للموظفين حيث سيرتفع مبلغ أجورهم الأساسية بمقدار 15 في المائة.

حقوق وواجبات للموظفين

وهنا أتوجه الى الموظفين وأقول لهم حقًا قد يمكن لكل واحد منكم أن يعتبر أنه كان مهملاً أو نسيًا منسيًا أقول لكم لا، لا، لأنني أكثر من غيري أعرف الدور الذي تقومون به، وأعرف كذلك ما هي الوسائل التي لديكم للدفاع عن حقوقكم التي هي ضئيلة بالنسبة للمأجورين من القطاع الخاص وأعرف كذلك المسؤولية الملقاة على عاتقكم.

نعم هناك من يقول لماذا لم ترفع الأجور في القطاع الخاص كما سترتفع في القطاع العام ؟ ؟

أجيب : القطاع الخاص بالنسبة للقطاع العام ارتفعت أجورهم بالطبع، فحتى في القطاع الخاص لم تصل بعد للمستوى الذي يمكن لنا أن نقول إن مستوى المعيشة هو مطابق للأجور حتى في القطاع الخاص ولكن إذا ما حاولنا أن ننظر الى الفرق الموجود بين معدل المرتب الذي يتقاضاه الموظفون وبين معدل المرتب الذي يتقاضاه أصحاب القطاع الخاص لا نجد فقط أن هناك فارقًا بل نجده هوة.

فلهذا أردنا قبل كل شيء أن نجعل تلك الهوة تضيق أكثر ما يمكن.

إنصاف للموظفين

وأقول لموظفي القطاع الخاص إن لديكم الوسائل أكثر من الوسطاء بين الفلاح المستهلك، كان هناك أكثر من 3500 وسيط هم الذين يستفيدون.

الآن الدولة ستتولى عملية تسويق الحبوب في الداخل التي يتوفر عليها موظفو القطاع العام. فمقابل هذا علينا أن نعامل موظفيها معاملة تضمن لهم كرامتهم وتجعلهم يلمسون ما هو العطف الذي نشملهم به وإرادتنا في أن تكون حالتهم اليوم أحسن من الأمس وحالة الغد أحسن من حالة اليوم.

وهذه مناسبة لأهيب بجميع الموظفين عسكريين كانوا أو مدنيين أن يتحلوا بالفضيلة الإدارية المهنية ألا وهي فضيلة النزاهة وفضيلة الانتاج، لأن كل دولة انعدم فيها الضمير المهني وانعدمت فيها الفضيلة دولة منهارة لاشك.



الأثم لا يقتلها الجوع ولكن انعدام الضمير

إن الأثم لا يقتلها الجوع ولا يقتلها الفقر، ولكن يقتلها انعدام الضمير مهنيًا كان أو خلقيًا، ولي اليقين في أن موظفينا سيشعرون بأن هذه الخطوة ليست إلا الخطوة الأولى وأن هذه اللبنة ليست إلا اللبنة الأولى المباركة لتشييد صرح الإدارة المغربية على أسس متينة تضمن للدولة النزاهة والجدية والفعالية، وتضمن للموظفين الاطمئنان على مستقبلهم وتضمن لهم العيش الرغيد والكرام.

علينا أن نراجع مقاييسنا

ولنرجع إلى ما كنا بصددده في مسألة الحبوب، لنا اليقين شعبي العزيز أن هناك إصلاحات كثيرة من شأنها أن تدخل على الدواليب الإدارية والإقتصادية في هذه البلاد، إننا ورثنا عن الحماية الغث والسمين والصالح والطالح، فعلينا اليوم أن نراجع مقاييسنا، بل علينا أكثر من هذا أن نعيد النظر في عدة تشريعات وفي عدة أجهزة، ذلك لأن التشريع الحقيقي هو الذي لا يرى فيه النص ولا يرى فيه الحرف، بل يرى فيه الروح وإرادة المشرع، فإذا نحن نظرنا إلى نصوص تشريعية أو أجهزة اقتصادية وإدارية إذا نحن نظرنا إلى حروفها نرى أن حروفها مختلفة لأنها ليست مطابقة لسنة 1971، وإذا نحن نقينا أكثر وجدنا أن النص من حيث فلسفة القانون باطل أو الجهاز لا معنى له لأن أساسه وهو روح المشرع وهو غاية المشرع أما انعدمت لانعدام جالية كانت تحكم البلاد وإما انعدمت لعدم مطابقتها لروح العصر، وإما انعدمت لعدم موازاتها للعدد الذي تتجه إليه فاذن نرى أن هناك ثلاثة أسباب لبطان النصوص التشريعية أو أجهزة إدارية واقتصادية.

سنتجه إلى تسويق حبوبنا بالداخل

ومنذ أن أخذنا بيدنا أن نهض بالبلاد اقتصاديا بعد أن أرسينا قواعدها سياسيًا ودبلوماسيًا وبعد أن اكتسحنا أقول اكتسحنا منصبتنا في العالم رغم العراقيل ورغم الصعاب وبعد أن أعطينا لبلادنا ذلك المقام المرموق المشرف المحترم أخذنا على أنفسنا أن نهض بهذه البلاد من الناحية الاقتصادية ولا أقول الاجتماعية، لأن في النصف الثاني من القرن العشرين إضافة اجتماعية إلى اقتصادية يعد من الاطناب إذ ليس هناك شؤون اجتماعية دون أن تكون اقتصادية ولا اقتصادية دون أن تكون اجتماعية، فلهذا سنكتفي في المستقبل في مخاطبتنا إياك إما بلفظ اقتصادي وإما بنعت اجتماعي، ولن نطلب بإضافة بعض الجمل إلى الأخرى.

لذا اتجهنا إلى الفلاحة، اتجهنا إلى السقي، اتجهنا إلى التصنيع، اتجهنا إلى السياحة، اتجهنا إلى تكوين الأطر، اتجهنا إلى تنظيم تسويق منتوجاتنا الفلاحية في الخارج، واليوم نريد أن نتجه إلى تسويق حبوبنا في الداخل، ولا يمكن أن نبقي في تناقض مع أنفسنا، لا يمكن أن نبقي نعيش في تناقض ذلك أن جميع وسائل الانتاج وجميع الطاقات في يد الدولة، وأن نترك الطاقة الغذائية في يد الوسائط : الكهرباء، والماء، والنقل العمومي، وهذه هي شرايين القوة والطاقة في يد الدولة إما مباشرة أو بكيفية غير مباشرة ونترك تسويق الحبوب وترويجها تلك الحبوب التي تتراوح بين 35 مليون أو 42 مليون نتركها للخواص ولا يصل إلى المنتج إلا الفتات ولا ينال المستهلك منها إلا القليل.

لذا قررنا أن نتخذ عدة تدابير سيدلي بها الوزير الأول ووزيرنا في الفلاحة أمام البرلمان في جلسات عمومية، ولكن يمكنني أن أقول إننا قررنا استدعاء مناظرة للفلاحة والتجارة حتى يمكننا أن نرى مع الغرف الفلاحية ومع المختصين في وزارتنا ما هي الإصلاحات الجذرية التي يجب أن تدخل على تسويق الحبوب وبالتالي ما هي



الانعكاسات الحقيقية التي ستكون على كاهل المستهلك أو لصالح المنتج وكيفما كان الحال، وكما قلت لكم آنفاً كيفما كانت هذه الانعكاسات لن تتعدى على الأكثر ثلاثة دراهم في قطار القمح أو درهين في قطار الشعير وهكذا شعبي العزيز ترى أننا ربنا يزيدنا الله من نعمه نجد ثروات فوق الثروات التي جانا الله سبحانه وتعالى — بها مع ذلك نجد ونكد ونجتهد لرفع مستواك وتمكينك من أن تسير حاجيات القرن العشرين فلا يمكننا أبداً أن نفتتح معامل للدراجات النارية ومعامل للسيارات ومعامل لتركيب الراديوات والتلفزيونات ومعامل لتركيب الثلاجات ومعامل لتركيب كل ما من شأنه أن يحيط بحياة القرن العشرين دون أن نعطيك الوسائل لاقتنائها والتمتع بها وإلا سوف نعيش في اطار اقتصاد سطحي مبني هو كذلك على الاستهلاك ومبني كذلك على الاستهلاك بالأخص بواسطة الديون التي لا ترد.

الغنى هو الادخار

فلا يمكن للدولة أن تقول انها دولة غنية اذا كان الشعب يعيش في قروض مستمرة لا يمكن تسديدها والخزينة متمتعة بتسديد ديونها لأن الثروة الحقيقية هي في وسيلة بل في كيفية بل في امكانيات الادخار التي يتوفر عليها الشعب لذا نريد كلما تمكنا من ذلك ان نفتتح لك وسائل الانتاج حتى تكون الوسائل وتصبح وسائل استهلاك.

أما كلما سهلنا لك وسائل الاستهلاك وبقيت في الاستهلاك بعد الاستهلاك دون تأدية دون تغطية، في دين مستمر، في قروض متتابعة ونصبح كلنا في حالة اقتصادية وخيمة.

هذه شعبي العزيز الكلمات والحقائق التي كنت أريد ان أحاطبك في شأنها ولا أريد منك شعبي العزيز أن تنظر نظرة قصيرة في رقم ثلاثة فرنك في كيلو فريئة أو ثلاثة دراهم في القطار.

أريد منك شعبي العزيز أن تستعمل عقلك

إن تفكيرك ومستواك لا يسمح لك بأن تتوقف عند هذه المرحلة بل يحتم عليك أن تطير معي في الجو وفي المستوى الذي أريد أن تخلق فيه، وليس ذلك عليك بصعب، لأن الله سبحانه وتعالى جاك بذكاء وثقافة فكر وبعيد نظر، لا أريد شعبي العزيز أن تصغي أكثر من اللازم لأن الله خلق لنا أذنين.

فاذا كانت اليمنى تسمع الخير لا بد أن تسمع اليسرى الشر، ولكن أقول لا أريد أن تصغي تماماً الى من سيقول لك ان هذه الخطوة هي لافقارك لا لغناك، أريد منك في هذا وذاك أن لا تستفتي قلبك ولكن أن تستعمل عقلك وأن ترى أن 15 في المائة زيادة في الأجور توازي ما يقرب من عشرين ملياراً أو أكثر، وتلك العشرون ملياراً لم يأخذها 305 ألف موظف ليضعوها في جيوبهم، بل سوف يدخرونها في البنك ويروجونها ويشترى بها ويكثرون وسيحرقون بها وقوداً وسيأكلون بها خبزاً وسيشترون بها وسائل الاستهلاك ولكن في نفس الوقت انتظر منهم أن يزيدوا في الانتاج.

سياسة متوازنة

وهكذا ترون ان سياستنا كما قلت لكم سياسة متوازنة أعطيناهم للزيادة في الاستهلاك واستهلاكهم هذا يخلق انتاجين انتاجاً داخلياً متزايداً وانتاجاً ادارياً من جهتهم.



وفق الله الجميع لما فيه للخير وألهمنا سواء السبيل، وزادنا من نعمه وزادنا كذلك من ألطافه والقدرة
على شكر نعمه، حتى نبقي عاشرين في ظل وريف من نعماء الله وفضله سبحانه، وحتى نبقي دائماً متكاتفين
سائرين جنباً إلى جنب ويداً في يد في طريق مجد أمتنا وسعادة شعبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ألقي بفاس

الأربعاء 1 ربيع الثاني 1391 — 26 ماي 1971